المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-10-2007 العـــدد : 16250
الصفحـات : 22 المسلسل : 149

أكد بأن العملية السياسية بنيت على أسس طائفية .. الدكتور طارق الهاشمي لـ «المدينة»:

خادم الحرمين حريص على وحدة العراق وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-10-2007 العـــدد : 16250
الصفحـات : 22 المسلسل : 149

علي العميري - مكة المكرمة

أكد نائب الرئيس العراقي الدكتور طارق الهاشمي حرص خادم الحرمين الشريفين على وحدة العراق ودفع العراقيين للانضواء خلف مشاركاتهم الوطنية وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية والذي ينهي الأزمة العراقية ويوقف مسلسل العنف الذي أودى بحياة الكثير من الأبرياء.

وقال الهاشمي في حديثه للمدينة إن هناك تقدما نسبيا في الجانب الأمني لكن الوضع السياسي لازال مضطرباً مشدداً على أهمية الالتفاف حول مشروع العقد الوطني العراقي الذي يتجاوز الفتنة الطائفية ويوحد العراقيين محذراً من مشروع تقسيم العراق الذي أصبح جاهزا لدى الإدارة الأمريكية والتي ستفرضه في حال إدراكها عدم قدرة العراقيين على التوحد لتسوية خلافاتهم العرقية والمذهبية.

وكشف الهاشمي عن وجود مخاوف حقيقية لدى السنة من الشيعة خاصة في ظل وجود الكثير من الشبهات حول أداء الأجهزة الأمنية في حكومتي الجعفري والمالكي فإلى الحوار:

❖ أثبتت على المواقف السابقة لخادم الحرمين الشريفين والتي عبر فيها على استعداد المملكة لبذل أقصى ما يمكن لتخفيف معاناة الشعب العراقي. وعدم التخلي عنه في الظروف الصعبة التي يعيشها. كيف ترون دور المملكة ووقوفها مع العراق في تجاوز هذه المحنة؟

- خادم الحرمين الشريفين أكد في أكثر من مناسبة وقوف المملكة مع العراق وهذا أمر ليس بغريب عليه يحفظه الله فهو حريص على وحدة العراق وإنهاء معاناة شعبه ولكن هناك حلقة مفقودة في العراق وهي موضوع المصالحة والمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد تحث وتدفع العراقيين جميعا للانضواء خلف مشاركاتهم الوطنية وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية الذي تعطل كثيراً وأخذ بعداً زمنياً أكثر مما هو متوقع والمملكة واحدة من الدول التي تدخل إلى المشهد العراقي بقلوب صادقة ونوايا مخلصة لتوحيد الشعب العراقي وتجاوز هذه المحنة والحفاظ على وحدة العراق واستقلاله وإعادة سيادته ومشروع المصالحة هو حجر الزاوية في كل المشهد السياسي العراقي وهناك تقدم نسبي في الجانب الأمني لكن الوضع السياسي لازال مضطرباً إلى اليوم ولن ينتهي هذا المشهد على خير إلا إذا اتحد العراقيون على قلب رجل واحد من خلال مشروع المصالحة الوطنية وقبل أيام طرحت مشروعاً جديداً لتحقيق المصالحة أطلقت عليه العقد الوطني العراقي وهو يشتمل على معان ستمكن من تجاوز الفتنة الطائفية والتنوع العرقي والذي كان في السابق مصدر خير للعراقيين وتحول الآن إلى مصدر شر وأذى وهذا العقد الذي طرحته يشتمل على (٢٥) فقرة لو توحد العراقيون حولها ستنتهي المشكلة التي يعيشها العراق حالياً.

❖ طرح الكونجرس الامريكي مشروع تقسيم العراق. لماذا تم طرح هذا المشروع في هذا الوقت تحديداً؟ وما هي الطريقة المثالية لتجاوز المشكلة الحالية؟

- الانعكاسات المستقبلية لهذا المشروع خطيرة جداً مهما حاولنا من تخفيف تلك الآثار ورغم ما قيل من أن هذا المشروع غير ملزم فالقرار سيكون محفوظاً وجاهزا لدى الإدارة الأمريكية في الشأن العراقي ومتى وجدت القناعة لدى الإدارة الأمريكية بأن المشكلة العراقية لا يمكن حلها إلا بالتقسيم وان العراقيين غير قادرين على التوحد وتسوية خلافاتهم المذهبية والعرقية فسيكون هذا المشروع جاهزا للطرح في أي لحظة وسيكتسب القطعية وبعد ذلك تصدر قرارات أممية كما حصل في كثير من الدول، أما لماذا اليوم فأنت تعلم أن هناك سجالا بين الديمقراطيين والجمهوريين حول المشهد العراقي الذي سيكون حاضرا في الانتخابات القادمة وسوف يتسابق الطرفان لطرح مشاريع ومقترحات يعتقدون أنها ستنهي المأساة في العراق وبالتأكيد أن الهدف النهائي من هذه المشاريع هو إيقاف النزيف في الدم والأموال وإرضاء الناخب الأمريكي وأن هذه المشاريع ستنهي نزيف الدم الأمريكي لأنه من غير المعقول أن يظل الجندي الأمريكي بين أطراف عراقيين متشاكسين غير قادرين على التوحد وإنهاء خلافاتهم فإذا كان العراقيون يتقاتلون وهم

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-10-2007
الصفحـات : 22
العـــدد : 16250
المسلسل : 149

■ مشروع العقد الوطني هو المنقذ للعراقيين وعليهم الالتفاف حوله

■ مشروع تقسيم العراق جاهز لدى الإدارة الأمريكية وسيكتسب القطعية متى تهيأت الفرصة لذلك

■ تطور في ملف حقوق الإنسان ولكن هناك الكثير من الخروقات

د. طارق الهاشمي

أبناء بلد واحد فما الذي يدفع الأمريكيين للبقاء بينهم وهذا المشروع ينهي مشكلة قائمة حالياً ولكنه يغفل الكثير من الملفات الساخنة التي سوف تفتح فيما لو أقر التقسيم وهناك ملفات تتعلق بالمحافظات وخلافات على الحدود وخلافات على المواد النفطية والحقيقة أن هناك مشاكل كبرى تسعى لإضعاف السلطة المركزية إلى حد أن تصبح مجرد شرطي على الحدود وتحول موارد النفط الخام إلى المحافظات وينتهي دورها ومع وجود خلافات بين المحافظات وحكومة هشة بصلاحيات لا قيمة لها .... كيف سيكون الوضع في العراق ؟ والوضع العراقي الآن هو شبيه بالتقسيم فالحكومة ضعيفة والخلافات بين المحافظات قائمة .

❖ هل ترى أن الأداء الحكومي والتنافر بين القوى السياسية ساهم في تأزم الوضع ؟

- بالتأكيد فالعملية السياسية من الأساس مبنية على أسس طائفية ومزاعم باطلة روج لها قبل سقوط النظام العراقي السابق واعتبرت مسلمات حقيقية بنيت عليها العملية السياسية ولدينا اليوم برلمان مشلول وفي الكثير من الأحيان لا يجتمع بسبب نقص النصاب ولا يركز على المسائل التشريعية أو مراقبة الحكومة بقدر ما أصبح منبراً خطابياً للكتل السياسية والحكومة غير متماسكة وأداؤها ضعيف والدليل على ذلك فشلها في كل المجالات الأمنية والخدمية والاقتصادية إضافة إلى الدستور الذي انقسم عليه الشعب العراقي انقساماً حاداً والحكومة وهي المسؤولة عن تنظيم مشروع المصالحة الوطنية كان بإمكانها القيام بدور أفضل وخاصة وأن بها وزيرا متخصصا لمشروع المصالحة الوطنية ولكن لسبب عدم صدق النوايا لم تكرس الموارد المالية والإمكانات لتفعيل المصالحة الوطنية وتجسير العلاقة بين الأطراف المتنازعة ولكن هذا لم يحدث مع شديد الأسف وأداء الحكومة به الكثير من الشبهات ولا زالت الصبغ الطائفية واضحة في الكثير من أجهزة الدولة والدليل على ذلك محنة العراقيين في السجون وهناك خروقات في ملف حقوق الإنسان ترقى إلى مستوى الفضيحة ناهيك عن الفساد الإداري وأنا أعتقد أن تقارير الكونجرس الأمريكي والأمم المتحدة سلطت الضوء على هذه المسألة .

❖ ما هي أهم العقبات والعوائق التي واجهت الحكومة وحالت دون تمكينها من توفير الأمن والاستقرار ؟

- الخلاف السياسي بالدرجة الأولى وعدم وجود قاسم مشترك يجمع العراقيين وإذا كان العراقيون يقولون إن الكل يتفق على وحدة العراق واستقراره واستقلاله وازدهاره فهذه الأهداف النبيلة تشكل أرضية يلتقي حولها العراقيون على قلب رجل واحد وبقية التفاصيل ذكرتها في العقد الوطني الذي ذكرته والذي بني على أساس إزالة المخاوف المشتركة فهناك مخاوف مشتركة بين الشيعة والسنة وبين الأكراد والعرب وبين الأكراد والتركمان وهذه المخاوف تقف حجر عثرة في وجه الكثير من الحلول التي طرحت لرأب الصدع وتجسير العلاقة بين الأطراف ولذلك لابد من إزالة المخاوف وإيجاد ثقة متبادلة بين الأطراف ولابد من الوصول إلى رؤية مشتركة حول المسائل التي لازال توصيفها لدى الأطراف العراقية مختلف عليه ولو أخذنا الفدرالية مثلا نجد أنها موجودة في إقليم كردستان وهناك من يدعو بتطبيق هذا النموذج في بقية المناطق العربية والقسم الآخر أن حالة كردستان حالة خاصة لا ينبغي تعميمها .

❖ ما هي الطريقة المثالية من وجهة نظركم في تقاسم الثروات وتحديدا الثروة النفطية والغازية في العراق ؟

- نحن نؤيد ما جاء في الدستور العراقي من أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي بكل أطيافه لكن المشكلة الأساسية تكمن في كيفية ترجمة هذا المبدأ النبيل على أرض الواقع والنزاع الدائر اليوم بين من يقول إن عائد كل برميل نفط يتم بيعه ينبغي أن يحول إلى المحافظات والأقاليم ولا ينبغي أن يكون للحكومة المركزية أي دور في استقطاع أي جزء من هذا العائد وهذا فيه تهميش للحكومة وتحويلها إلى مجرد بنك لاستقبال المبالغ وتحويلها إلى المحافظات وبذلك تصبح الدولة ليس لها أي دور في التنمية وتصبح غير قادرة على توفير المبالغ اللازمة للتنمية والجيش وغير ذلك وفريق آخر يرى بأن تكون الحكومة هي المسؤولة في الصرف على المشاريع والمشكلة تكمن في كيفية حل هذه المعادلة الصعبة في الوقت الحالي وكيفية استفادة المواطن العراقي من عوائد النفط وتمكين الحكومة من تحقيق تنمية عاجلة وإعادة تجهيز البنية التحتية للعراق وتنشيط الخدمات للدخول في مرحلة بناء تنموي واستراتيجي للعديد من المناطق وهناك جدل كبير حول هذه المسألة أعاق مشروع قانون النفط والغاز .

❖ وأنت تميل إلى أي الفريقين ؟

- أنا أويد الفريق الثاني بحيث تتولى المحافظات إدارة أمورها بطريقة لا مركزية في القضايا البلدية والاقتصادية والتعليمية والصحية لكن التنمية الإستراتيجية للعراق وإعداد القوات المسلحة يبقى بيد السلطة المركزية وعلى هذا الأساس ينبغي أن تكون هناك استقطاعات من عوائد النفط الخام توظف لتنمية اقتصادية عاجلة .

❖ ما هي أهم العوائق التي تحول دون مضي السنة والشيعة في بناء مسيرة الدولة العراقية الحديثة ؟

- المشكلة تكمن في وجود مخاوف بين الطرفين فالشيعة يخافون من السنة في حالة استعادة النظم السابقة المعروفة بالاستبداد في حين السنة يخافون من الشيعة في ظل ممارسات حصلت خلال حقبتين من حكومة حزب الدعوة (الجعفري والمالكي) والحقيقة أن السنة لديهم مخاوف عميقة للغاية وشبهات كثيرة حول أداء الأجهزة الأمنية وخطة فرض القانون والتي وجهت حصراً ضد العراقيين الوطنيين وفي بغداد وجهت ضد العرب السنة وكذا الشيعة العرب نالهم الكثير من الأذى بسبب تدخل دول أخرى معروفة ومخاوف السنة مخاوف مشروعة وحقيقية إضافة إلى أن الأكراد يخافون على نموذج كردستان المهدد حاليا من عدد من الدول المجاورة والتركمان لديهم مخاوف على هويتهم ومستقبلهم من هيمنة الأكراد

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-10-2007 العـــدد : 16250
الصفحـات : 22 المسلسل : 149

في إقليم كردستان وسيطرتهم على منطقة كركوك .

❖ وما هي الآلية المناسبة لإزالة هذه المخاوف من جهة نظركم ؟

– العقد الوطني الفريد الذي قدمته يدعو إلى جلسة حوار صريحة تطرح فيها كل المخاوف بشفافية ووضوح ويتم التوصل إلى آليات عملية تزيل هذه المخاوف فمثلاً لو كان الشيعة لديهم مخاوف من أهل السنة بأنهم يحاولون استعادة النظم القديمة بانقلاب عسكري فهناك آلية تزيل هذه المخاوف وهي الإقرار بأنه لا شرعية لمن يحكم إلا من خلال صناديق الاقتراع ومن الممكن عمل إقرارات بهذه الآليات والتوقيع عليها مع وجود ضامن دولي كالأمم المتحدة مثلاً أو جامعة الدول العربية ولدى هاتين الجهتين لجان للرصد والتحقق تراقب أداء الكيانات السياسية وتصرفاتها ولديها القدرة على معاقبة المخالف وأنا أعتقد أن جلسة حوار ستزيل المخاوف وتوحد القلوب .

❖ أنتم كممثلين للسنة وممثلين لجبهة التوافق العراقية . هل تفكرون في إقامة حكومة فدرالية في وسط بغداد ؟

– نحن لا نمثل العرب السنة ولكننا نمثل العراقيين جميعا فأنا ممثل للعراق استقبل من عشائر الجنوب أكثر مما استقبل من عشائر الأنبار وموضوع الفدرالية حسم حتى في البرنامج الانتخابي الذي قدمناه فنحن لا نتعاطف مع مشروع الفدرالية لأنه يمثل وصفة حقيقية لتقسيم العراق ونحن ضد هذا التقسيم ومع نظام اللا مركزية للمحافظات ووجود حكومة قوية ذات صلاحيات واسعة ولديها قوات مسلحة قوية دون التخصيص من هذا البرلمان أو ذاك .

❖ الاتفاق الذي تم بين عبدالعزيز الحكيم ومقتدى الصدر على وقف الاقتتال الداخلي وتحريم سفك الدم العراقي . هل ترى أنه سيسهم في وقف دوامة العنف في العراق ؟

– نطالب كل الأطراف التي تمارس العمل المسلح بإلقاء السلاح فاليوم لسنا بحاجة للبندقية ولكننا في حاجة إلى الإعمار والذريعة التي تبقي الولايات المتحدة الأمريكية في العراق الآن هي أن الوضع مضطرب ولا يمكن أن تترك العراق للفوضى والنهب وإذا حصل ذلك فان كل دول الخليج سوف تتأثر به ونحن مع كل جهد يبذل لحقن دماء العراقيين وإيقاف شلال الدم ولذلك فنحن نرحب بالاتفاق الذي تم بين الحكيم والصدر ونتمنى أن نتواصل ويترجم هذا الاتفاق على الأرض وينتهي هذا القتال غير المعقول .

❖ قمت بزيارة للسجون العراقيه ورصدت الكثير من التجاوزات في النواحي الصحية الخدمية . هل اتخذت الحكومة إجراءات فاعلة تجاه المخالفات التي رصدتها ؟

– هناك تطور حصل في ملف حقوق الإنسان وفي جانب مجلس القضاء الأعلى لكن لي عدة ملاحظات أولها أن ملف السجناء فيه من الظلم والتعسف وخروقات حقوق الإنسان الشيء الكثير وهي تحتاج إلى تعديل وتصحيح ولكن التصحيح لن يتم بين عشية وضحاها ولكنه يحتاج الكثير من الوقت لكن ما يقلقني هو أن ملف حقوق الإنسان مرتبط بالجانب الأمني والحكومة العراقية تفصل بين ملف حقوق الإنسان والجانب الأمني لأن الخروقات في ملف حقوق الإنسان تبدأ من الاعتقال العشوائي وغير المبرر على الهوية وخصوصا في بغداد فمثلاً حينما يطلق سراح عشرة أشخاص يتم اعتقال عشرين شخصا في اليوم الثاني ومن خلال متابعتي لملفات السجون لم ألحظ أن العدد يتناقص رغم إطلاق السراح وإنما العدد في ازدياد بسبب تطبيق خطة فرض القانون ولذلك ولكي ننهي هذه المسألة لا بد من ربط الملف الأمني بملف حقوق الإنسان ولذلك فأنا أطالب بتعليق خطة فرض القانون حتى نعيد النظر في كل التعليمات والضوابط التي تنفذ بموجبها هذه الخطة حتى نستطيع إيقاف حملة الاعتقالات الظالمة للأبرياء .

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 20-10-2007 العـــدد : 16250
الصفحـات : 22 المسلسل : 149

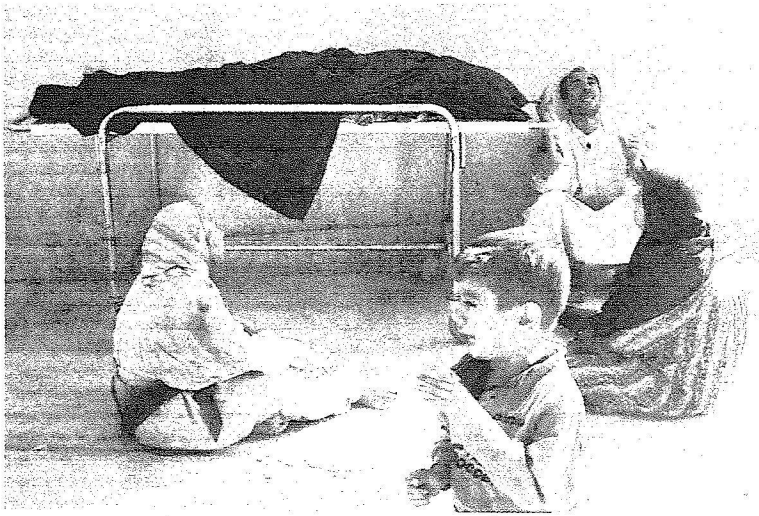

منظر مأساوي لإحدى الاسر العراقية يتكرر يومياً

اف ب